

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٤٢ لسنة ١٩٦٥

بالترخيص للهيئة العامة لكهربة الجمهورية بالإتفاق بالكامل
على اعتمادات الباب الثالث من ميزانيتها دون التزيد
بنسبة الـ ٨٥٪

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٠٢١ لسنة ١٩٦٤ بربط ميزانية الأعمال
للسنة المالية ١٩٦٤ / ١٩٦٥ ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٩١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة توزيع
اعتمادات مؤسسات الكهرباء بعد إعادة تنظيمها ؛

قرر :

مادة ١ - يرخّص للهيئة العامة لكهربة الجمهورية بالإتفاق بالكامل
على اعتمادات الباب الثالث المدرجة في ميزانيتها للسنة المالية ١٩٦٥ / ١٩٦٤
دون التزيد بنسبة الـ ٨٥٪ الواردة في المادة الخامسة من القرار الجمهوري
رقم ٢٠٢١ لسنة ١٩٦٤ الخاص بربط ميزانية الأعمال للسنة المالية
١٩٦٥ / ١٩٦٤

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ من أختة سنة ١٣٨٤ (٢٧ أبريل سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٤٢ لسنة ١٩٦٥

بتعيين مدير للنيابة الإدارية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة
تنظيم النيابة الإدارية والمحاسن التأديبية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء
الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ؛

وعلى ما عرضه السيد رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ؛

قرر :

مادة ١ - عين السيد علي نور الدين المستشار بمحاكم الاستئناف
مديرا للنيابة الإدارية بمرتبة ٢٠٠٠ جنيه وبندل تمثيل ١٠٠٠ جنيه
في العام وذلك اعتبارا من ١٢ مايو سنة ١٩٦٥

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ من محرم سنة ١٣٨٥ (٨ يونيو سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٤٣ لسنة ١٩٦٥

بتعيينات بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بتقرير بعض الأحكام الوصية
في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء الجهاز المركزي للتنظيم
والإدارة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٦٤ لسنة ١٩٦٤
في شأن قواعد نقل العاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٤٧ لسنة ١٩٦٥

بتعيين نائب مدير عام المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بمرمان أحكام لأئحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٩ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٤٥٢ بتاريخ ٥/٥/١٩٦٢ بإعارة السيد / أحمد محمد مصطفى الأتقى المدير العام بوزارة الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي للعمل بالمؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي لمدة سنتين اختياراً من ١/٥/١٩٦١ ؛

قرر :

مادة ١ - ووفق حل ما تم من إعارة السيد أحمد محمد مصطفى الأتقى المدير العام بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي للعمل بالمؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي في المدة من ١/٥/١٩٦٣ إلى التاريخ السابق لانهاء هذا القرار .

مادة ٢ - عين السيد / أحمد محمد مصطفى الأتقى من الدرجة الأولى بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي نائباً لمدير المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي للشؤون المالية والإدارية من الفئة الأولى .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بإمارة الجمهورية في ٧ المحرم سنة ١٣٨٥ (٨ مايو سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرر :

مادة ١ - عين السادة :

عبد الله محمود النافق

على زين الدين عبد الحافظ البيلاوي .

نصيف اسطفا نوس فونسيس .

في الدرجة الأولى بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بإمارة جمهورية في ١٧ المحرم سنة ١٣٨٥ (٨ مايو سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٤٤ لسنة ١٩٦٥

بتعيين نائب رئيس محكمة النقض

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية والقوانين المعدلة له ؛

وبعد أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى بجلسته المنعقدة في ٣ من مايو سنة ١٩٦٥ ؛

قرر :

مادة ١ - عين السيد المستشار محمود اسماعيل نائباً لرئيس محكمة النقض .

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من ٣ مايو سنة ١٩٦٥ ما

صدر بإمارة الجمهورية في ٧ المحرم سنة ١٣٨٥ (٨ مايو سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر